دور التدقيق التقليدي في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي

م.د. عماد محمد كندوري
الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد
Emadeco@ uomustansiriyah.edu.iq

م.د. صلاح هادي محمد
جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد
Salah.alkhalidi@coadec.uobaghdad.edu.iq

م.م. كرار كريم جواد
الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد
Karrar_Kareem@uomustansiriyah.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.2.1.11

تأريخ استلام البحث ٢٠٢١/١١/٢٩ تأريخ قبول النشر ٢٠٢١/١٢/٢٥ تأريخ النشر ٢٠٢٢/٤/٣٠

المستخلص

إن الانتشار الواسع والكبير لعمليات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية وما يتطلبه من ضرورة بذل العناية المهنية الكافية من قبل مدققي الحسابات لاكتشافه وتطوير أساليب التدقيق التقليدي لاكتشاف مليات الاحتيال في الكشوفات المالية والحد منها، إذ يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور التدقيق التقليدي في مواجهة الاحتيال المالي، وذلك عن طريق بيان المرتكزات المعرفية للاحتيال المالي، فضلاً عن تحديد مسؤولية مراقبي الحسابات عن توفير الإجراءات والاختبارات اللازمة لمنع حدوث التحريف والتلاعب في الكشوفات المالية، إذ اعتمد البحث على استمارة استبانة مكونة من ثلاث محاور تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصص في مجال المحاسبة في الجامعات العراقية، لاسيما جامعة بغداد والجامعة المستنصرية، وعدد من مراقبي الحسابات الخارجيين لغرض دراسة وبيان دور التدقيق التقليدي وأهميته في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي.

ومن أبرز الاستنتاجات التي توصلت لها البحث: هنالك دور رئيس وملحوظ للتدقيق التقليدي في الكشف والحد من الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق التقليدي، الاحتيال المالي، مراقبي الحسابات الخارجيين.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٢) العدد (١) ٢٠٢٢
الصفحات: ٢٢٣-٢٣٨

The Role of Traditional Auditing in Detecting Financial Fraud

Abstract

The wide and large spread of financial fraud in economic units and the need for adequate professional care by auditors to discover it and to develop traditional auditing methods to discover and reduce fraud in financial statements. The research aims to shed light on the role of traditional auditing in the face of financial fraud, by clarifying the knowledge bases of financial fraud, as well as determining the responsibility of auditors for providing the necessary procedures and tests to prevent misrepresentation and manipulation of financial statements. The research relied on a three-axis questionnaire that was presented to a group of professors specialized in the field of accounting in Iraqi universities, especially the University of Baghdad and Al-Mustansiriya University, and a number of external auditors for the purpose of studying and demonstrating the role of traditional auditing and its importance in discovering financial fraud.

Among the most prominent conclusions reached by the research: There is a major and remarkable role for the traditional audit in detecting and limiting financial fraud in economic units.

Key words: Traditional Audit, Financial Fraud, External Auditors.

المقدمة:

تمثل القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة في الوقت الحاضر مصدراً للمعلومات بالنسبة للمستثمرين والمقرضين وغيرهم، إلا أنه في الوقت نفسه تتصاعد وتيرة التحريف والتلاعب في هذه القوائم وذلك سعياً من قبل الإدارة وغيرها من الأطراف الأخرى لتحقيق أهداف معينة.

لذلك من المهم أن يشتد المحاسبون إلى جانب المدققون على منع حدوث التحريف والتلاعب في الكشوفات المالية، لذا فإن البحث الحالي سوف يركز على مدى إمكانية التدقيق التقليدي في منع واكتشاف الاحتيال المالي.

المحور الأول: منهجية البحث:

أولاً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن العديد من الأطراف في الشركات المساهمة كالإدارة وغيرها تسعى إلى إحداث التحريف والتلاعب في الكشوفات المالية أما بغفلة من مدققي الحسابات الخارجيين أو بالتواطؤ معهم بغية إظهار المركز المالي للشركة على غير حقيقته مما يؤثر سلباً في عدالة الكشوفات المالية. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث عن طريق التساؤلات البحثية الآتي:

١. هل أن استعمال التدقيق التقليدي من قبل الوحدات الاقتصادية يمكنها بشكل فاعل من الكشف والحد من حالات الاحتيال المالي.
٢. هل هناك علاقة ذات تأثير معنوي بين التدقيق التقليدي والحد من عملية الاحتيال المالي.
٣. هل هناك علاقة ذات تأثير معنوي بين التدقيق التقليدي وإجراءات مراقبي الحسابات في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي.

ثانياً: فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضيتين أساسيتين مفادهما:

١. يسهم التدقيق التقليدي في الكشف عن حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية بشكل فاعل.

٢. عدم التزام بعض مراقبي الحسابات في الشركات المساهمة بتطبيق الإجراءات والاختبارات الكفيلة بمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية لتلك الشركات.

ثالثاً: أهداف البحث:

١. التعرف على ماهية الاحتيال المالي وأنواعه وكيفية اكتشافه.
٢. تحديد مسؤولية مراقبي الحسابات عن اكتشاف التحريف والتلاعب في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة.
٣. تحديد مسؤولية مراقبي الحسابات عن توفير وتطوير الإجراءات والاختبارات اللازمة لمنع هذا التحريف والتلاعب في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة.

رابعاً: أهمية البحث:

١. تكمن أهمية البحث في تحديد الجوانب المحيطة بالاحتيال المالي وذلك للحد من وقوعها، فضلاً عن نشر الوعي بين أفراد المجتمع المحاسبي لتجنب الوقوع فيها.

٢. الوقوف على أنواع ممارسات الاحتيال الحديثة التي يمكن ان تكون وسيلة لإتمام فعل الاحتيال المالي وبيان دور التدقيق التقليدي في الحد من تلك الممارسات.

خامساً: منهج البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج الاستنباطي في انجاز الجانب النظري، فضلاً عن المنهج الوصفي، كما تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في انجاز الجانب العملي.

سادساً: وسائل جمع البيانات والمعلومات:

اعتمد الباحثون على المصادر العربية والأجنبية والرسائل والأطاريح والبحوث والدوريات المنشورة، فضلاً عن شبكة الانترنت في انجاز الجانب النظري، كما تم الاعتماد على استمارة استبانة متكونة من ثلاث محاورة تم توزيعها على عينة من الأساتذة المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق في الجامعات العراقية، فضلاً عن عينة من مراقبي الحسابات المتخصصين في هذا المجال.

المحور الثاني: الجانب النظري والمفاهيمي:

أولاً: المرتكزات المعرفية للتدقيق:

١. تعريف التدقيق:

وردت عدة تعاريف مختلفة ومتنوعة للتدقيق، إذ عرف التدقيق بأنه عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة ومن ثم توصيل نتائج ذلك للأطراف المعنية (الشنطي، ٢٠١١: ٣٣٢).

٢. أهمية التدقيق:

يوفر التدقيق منافع اقتصادية عديدة لشركات الأعمال منها، الحصول على التمويل اللازم لهذه الشركات من الجهات المقرضة (البواردي والعليمات، ٢٠١٦)، كما يسهم المدققون مساهمة فعالة في تقويم الأداء وتحسين اساليب الرقابة الداخلية عن طريق تقديم المقترحات الايجابية التي تعمل على تخفض التكاليف وتقليل الأخطاء والحد منها.

تتمثل أهمية التدقيق بعدِّها وسيلة تخدم مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد على البيانات المالية المتضمنة في القوائم المالية لاتخاذ قراراتها ومن هذه الجهات ما يأتي:

أ. ادارة المشروع.
ب. البنوك.
ت. المستثمرون.
ث. النقابات العمالية.
ج. الجهات الحكومية.

٣. أنواع التدقيق:

يمكن تبويب التدقيق من: (كريمة وآخرون، ٢٠٢١: ٩)

أ. نطاق عملية التدقيق: إلى تدقيق كامل وتدقيق جزئي.
ب. الوقت: تدقيق نهائي وتدقيق مستمر.

ت. الجهة: تدقيق داخلي وتدقيق خارجي.
ث. الالزام: تدقيق الزامي وتدقيق اختياري.
ج. الشمول: تدقيق عادي وتدقيق خاص .

٤. أهداف التدقيق:

إن التطور الذي حصل في بيئة الأعمال من عولمة وانفتاح على الأسواق العالمية قد أدى إلى تغيير النظرة التقليدية إلى التدقيق، إذ ليس على المدقق التحقق فقط من دقة وصدق البيانات المحاسبية وإبداء الرأي الفني المحايد حول تلك البيانات المتضمنة في القوائم المالية، وإنما يتطلب الأمر وحسب رأي الباحثين ضرورة بذل العناية المهنية الكافية من قبل المدقق، فضلاً عن ضرورة الإلمام بالجوانب المحاسبية والرقابية والإحصائية والقانونية لكي يكون قادراً على اكتشاف الاحتيال المالي في تلك القوائم (كريمة وآخرون، ٢٠٢١: ٨).

ثانياً: المرتكزات المعرفية للاحتيال المالي:

١. مفهوم الاحتيال:

يختلف مفهوم الاحتيال من شخص لآخر ومن ظرف لآخر، إذ عرفت جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين Association of Certified Fraud Examiners ACFE الاحتيال بأنه: "أي أعمال غير مشروعة تتسم بالخداع، الإخفاء، أو خيانة الثقة" (Goldman & Kaufman, 2009:2).

إذ يعد الاحتيال بمثابة سرطان يأكل إنتاجية المجتمع، إذ يخفض من كفاءة وفعالية الاقتصاد ويكبد الأشخاص والشركات تكاليف كبيرة في كافة أنحاء العالم.

ويمكن القول إن الاحتيال يتضمن طرق ملتوية ومتنوعة تنطوي على الخداع والمكر والكذب تؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين، ومهما كانت الوسيلة المستعملة في إلحاق الضرر بالآخرين لغرض تحقيق منافع شخصية فإنها تنصب ضمن عمليات الاحتيال.

٢. مثلث الاحتيال:

ينطوي حدوث الاحتيال على مجموعة من العوامل المشتركة التي تكون حاضرة عند حدوث عمليات الاحتيال على جميع المستويات في أي منظمة تسمى هذه العوامل بمثلث الاحتيال Fraud Tringle الذي وضع من قبل Donald Cressey (Wells,2007:6).

وقد أشار المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى هذه العناصر الثلاثة بعوامل مخاطر الاحتيال التي تتضمن ما يأتي: (Vona,2008:7)

أ. الفرصة Opportunity:

لابد أن يمتلك الشخص المحتال أو الموظف القدرة على الوصول إلى الأصول للقيام بعملية الاحتيال، أو القدرة على إدارة إجراءات الرقابة، فضلاً عن المسؤوليات والتفويض الذي قد يتيح له الفرصة لارتكاب عمليات احتيال (McMillan,2006:6)، إذ إنه كلما سنحت أو توافرت الفرصة، زاد الدافع أو شجع ذلك على ارتكاب الاحتيال.

ب. الدوافع أو الضغوط Pressures:

تمثل الضغوط أحداث تحدث داخل المنظمة أو في حياة الفرد، ومع هذه الضغوط تصبح حاجات الفرد أكثر أهمية من الأخلاق الشخصية أو أهداف وحاجات المنظمة كما إن وجود غطاء

يحمي الموظف المحتال من المسائلة قد يؤدي إلى زيادة عمليات الاحتيال، مثل استغلال الموظف للحصانة الممنوحة له من قبل القانون (Vona,2008:7).

ت. التبرير (تبرير الأفراد) Rationalization:

مع تفاوت الأسباب نجد دائماً إن التبرير يكون موجود، ومن بين التبريرات التي يتبناها مرتكبي الاحتيال ما يأتي: "أنا اقترض المال وسأعيده حالما أستطيع"، "هذه الوحدة الاقتصادية ستسقط بدوني وأنا استحق هذا، إذ إني لم آخذ سوى حقوقي"، "سيفهم الآخرين حالما يعرفون كم أنا احتاج هذا" (Peterson & Zikmund,2004:30).

وبعد فترة من ارتكاب عملية الاحتيال نجد إن مرتكب الاحتيال يحاول وبصورة فعلية إقناع نفسه بأن العمل الذي قام به لا يعد خطأً وإنه لم يكن يسرق (McMillan,2006:6).

والشكل (1) يوضح مثلث الاحتيال.

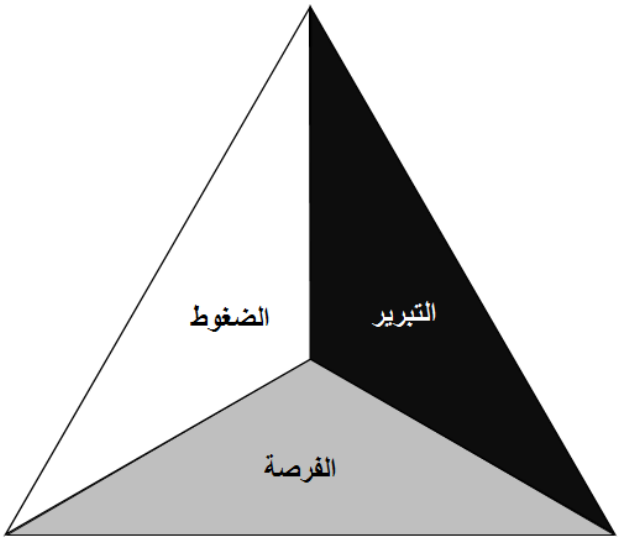

الشكل (1) مثلث الاحتيال

Source: (Albrecht,*et.al.*,2009:34)

وبذلك يمكن القول بأن مكافحة أو محاولة منع حدوث عمليات الاحتيال يتطلب التركيز على تلك العوامل ومحاولة تشخيصها ومن ثم العمل على إزالتها.

وقد عمل Albrecht على تطوير مقياس الاحتيال الذي يتضمن كل من الضغوط أو الدوافع والفرص المتاحة لارتكاب الاحتيال ونزاهة الشخص، إذ يبين الشكل (1) بأن الاحتيال يختفي عندما تكون نزاهة الشخص عالية وفي الوقت نفسه عدم وجود أي ضغوط على ذلك الشخص تدفعه لارتكاب الاحتيال مع عدم وجود أي فرصة متاحة تمكنه من ارتكاب الاحتيال كأن يكون نظام الرقابة الداخلي قوي جداً (Albercht,*et.al.*,2007:37).

والشكل (2) يوضح مقياس الاحتيال، وأثر كل من العناصر السابقة في الاحتيال.

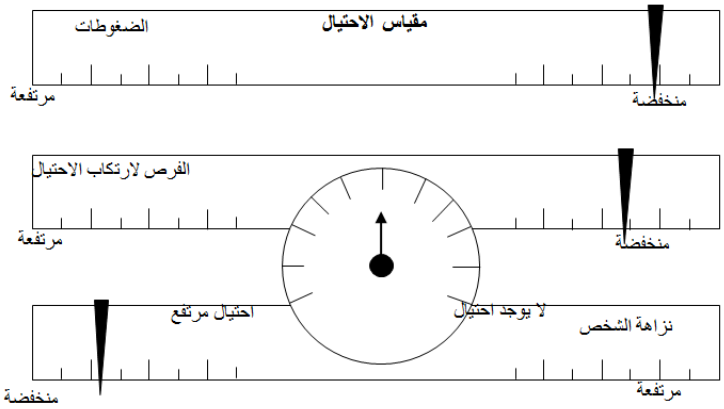

الشكل (2) مقياس الاحتيال

Source: (Kranacher,*et.al.*,2011:71)

٣. أنواع الاحتيال:

كي يتمكن المحاسب من مساعدة الوحدة الاقتصادية في التحري عن الاحتيال واكتشافه والعمل على ردعه، فإنه ينبغي عليه أن يكون ملماً بأشكال أو أنواع الاحتيال، ويمكن في هذا الصدد تحديد ثلاثة أنواع رئيسة لأشكال لاحتيال وهي: (Kranacher,*et.al.*,2011:4)

أولاً: الاحتيال في الكشوفات المالية Financial Statement Fraud:

عرفت جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين الاحتيال في القوائم المالية بأنه "التضليل المتعمد في عرض نتائج الأعمال والوضع المالي للوحدة الاقتصادية، ويتم انجازه عن طريق البيان الكاذب المتعمد أو إهمال مبالغ أو افصاحات في الكشوفات المالية لخداع مستخدمي الكشوفات المالية" (ACFE,2010:156)، إذ تمارس الإدارة أو المدراء التنفيذيين عمليات الاحتيال في الكشوفات المالية أو كما يطلق علية بطبخ السجلات (Cooking the Books) أو التلاعب في السجلات لعدة أسباب منها: (Hopwood,*et.al.*,2008:269) (Kranancher,*et.al.*,2011: 409)

- إخفاء الأداء الحقيقي للشركة عن طريق زيادة أو تخفيض النتائج الحقيقية.
- حماية المصالح الشخصية أو السيطرة، فالمدراء التنفيذيين الذين يتمتعون بالغرور النفسي قد لا يرغبون بالاعتراف بفشل استراتيجيتهم وأدائهم الضعيف، لأن ذلك قد يؤدي إلى استبعادهم عن تلك المناصب.
- المحافظة على الثروة أو الدخل الشخصي، الناتج عن الراتب والمكافآت والأسهم وخيارات الأسهم.
- تسويق المنتوج: إذ تحاول الإدارة إخفاء المشاكل المالية للمحافظة على زبائنها، الذين يعزفون عن الشراء من الشركات التي تمتلك مشاكل مالية، كما إن الزبائن قد يعزفون عن الارتباط بعقود طويلة الأجل مع تلك الشركات التي من المقدر أن تغادر سوق الأعمال.

ويعد الاحتيال في الكشوفات المالية أكثر كلفة مقارنة بأنواع الاحتيال الأخرى، إذ أن له تأثيرات كثيرة منها: (Coenen,2009:133)

أ. إن المصارف سوف تقدم على منح قروض تتصف بكونها أكثر مخاطرة مما تعتقد، وهي قد لا تمنح تلك القروض لو كانت تعرف حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.

ب. إن أسعار الأسهم سوف تكون على غير حقيقتها، كان تكون مضخمة.

ت. إن الوحدة الاقتصادية ستدفع مكافآت أكثر مما يجب إلى الموظفين، في حين إن الوحدة الاقتصادية تمتلك قدرة أقل على تسديد تلك المكافآت بالاستناد على الأرقام الحقيقة.

ث. إن المدراء التنفيذيين سوف يعملون على إصدار خيارات أسهم أكثر مما يستحقونه.

إذ ينطوي الاحتيال في الكشوفات المالية على التلاعب في السجلات بغرض زيادة مبالغ الإيرادات والأصول أو تخفيض مبالغ المصاريف والالتزامات ويتم تنفيذ ذلك عن طريق المظاهر أو المكائد الآتية: (ACFE,2010:158)

١. **الإيرادات الزائفة Fictitious Revenue:** وتتضمن تسجيل مبيعات لم تحدث فعلاً، وهي عادة ما تتضمن مبيعات إلى زبائن زائفين أو وهميين أو قد تتضمن زبائن شرعيين. فمثلاً قد يتم عمل فواتير وهمية دون أن ترسل إلى الزبائن الشرعيين على الرغم من أن البضاعة لم تجهز فعلاً. مما يؤدي إلى زيادة مبلغ المبيعات لتلك الفترة، وفي بداية الفترة اللاحقة يمكن عمل قيود عكسية للمساعدة في إخفاء الاحتيال مما يؤدي إلى حدوث انخفاض في مبيعات الفترة القادمة مما يخلق الحاجة إلى إثبات المزيد من المبيعات الزائفة في الفترة القادمة (Malamed,2010:3).

٢. **اختلاف التوقيت Timing Difference:** قد يتضمن الاحتيال في القوائم المالية اختلاف التوقيت الخاص بإثبات المعاملات التجارية، وهذا قد يتم لغرض تحويل أو نقل الإيرادات والمصاريف من فترة إلى أخرى مما يؤدي إلى زيادة أو تخفيض الدخل الفعلي للوصول إلى الدخل المستهدف (ACFE,2010:158).

٣. **التقييمات غير المناسبة للأصول Improper Asset Valuations:** تتطلب قاعدة الكلفة أو السوق أيهما أقل ان يتم تقييم الأصول المتداولة التي تزيد كلفتها عن القيمة السوقية، بضرورة تخفيض قيمة الأصل إلى القيمة السوقية، فضلاً عن ضرورة استعمال التقديرات في المحاسبة، مثل استعمال التقديرات في تحديد قيمة الأنقاض المتبقية والعمر الاقتصادي للأصل الثابت، وتقدير نسبة الديون غير القابلة للتحصيل من حسابات المدينين، وطالما ان التقديرات تستعمل في أماكن عديدة فإن هنالك فرص إضافية للاحتيال عن طريق التلاعب بهذه التقديرات.

٤. **إخفاء المصاريف والالتزامات Concealed Liabilities and Expenses:** إن التقرير عن المصاريف والالتزامات بأقل مما يجب تعد إحدى طرق التلاعب في الكشوفات المالية لجعل الوحدة الاقتصادية تبدو ذات ربحية أعلى مقارنة بما هي عليه فعلاً، كما ان عدم إثبات معاملة إي إهمال تسجيلها قد يكون أفضل من إثبات معاملة زائفة، لأن المعاملة الزائفة قد تترك أثراً يتعقبه المدقق في حين ان المعاملة التي تم إهمالها لا تترك أثراً مما يصعب اكتشافها. ومن الطرق الشائعة لإخفاء المصاريف والالتزامات هي محاولة عدم اثبات الالتزامات المحتملة الناتجة عن قرارات المحكمة ضد الوحدة الاقتصادية أو الاتجاه نحو رسملة المصاريف الايرادية (ACFE, 2010:158).

٥. **الإفصاح غير المناسب Improper Disclosures:** تتطلب المبادئ المحاسبية بأن تتضمن الكشوفات المالية جميع المعلومات التي تمنع تضليل المستخدم الرشيد من جراء استخدام تلك الكشوفات، فالملاحظات يجب أن تتضمن افصاحات توضيحية، وجداول داعمة، وأي معلومات أخرى مفيدة تساعد في منع إحداث أي تضليل للمستثمرين والمقرضين والمستخدمين الآخرين للكشوفات المالية. فالإدارة ملزمة بالإفصاح عن جميع المعلومات الملائمة في الكشوفات المالية وإن الإفصاحات غير المناسبة المتعلقة بالاحتيال في الكشوفات المالية قد تتضمن ما يأتي: إهمال إثبات الالتزامات المحتملة أو الفعلية، إهمال الأحداث اللاحقة، وهي الأحداث التي تصبح

معروفة بعد غلق الحسابات ولها تأثير مادي على الكشوفات المالية مما يتطلب الأمر اثباتها أو الإفصاح عنها (ACFE,2010:158).

ثانياً: سوء تخصيص الأصول Asset Misappropriations:

يعرف سوء تخصيص الأصول بأنه استعمال الأموال أو الممتلكات في غرض غير الغرض المخصص لها وبشكل غير مخول، أو غير مناسب، أو غير قانوني (Mcmillan,2006:209).

ويعد سوء تخصيص الأصول من أكثر أنواع الاحتيال شيوعاً ويتم ممارسته من قبل الموظفين ضد الشركات ويتضمن الفئات الرئيسة وهي: (Coenen,2009:107)

١. **سوء تخصيص النقدية:** وتتم عن طريق إساءة استعمال أو سرقة المقبوضات النقدية عن طريق سرقة الأموال الداخلة إلى الوحدة الاقتصادية بصيغة إيرادات أو تحصيلات من المدينون، أو سرقة المدفوعات النقدية عن طريق التركيز على سرقة الأموال الخارجة من الوحدة الاقتصادية إلى منفعة مرتكبي الاحتيال.
٢. **سوء تخصيص الاصول غير نقدية:** وتتضمن إساءة استعمال أو سرقة الأصول الأخرى (غير النقدية) للوحدة اقتصادية. يمكن للموظف استعمال إحدى الطريقتين الأساسيتين لارتكاب هذا النوع من الاحتيال، إذ تتضمن الطريقة الأولى إساءة استعمال الأصل أي بمعنى استعارة الأصل واستعماله في تحقيق منافع شخصية خاصة به مثل استخدام آلات ومعدات الوحدة الاقتصادية. أما الطريقة الثانية فتتمثل بسرقة الأصل وعدم إرجاعه مثل سرقة المخزون (Wells,2008:215).

ثالثاً: الفساد Corruption:

يعرف الفساد بأنه "قيام شخص مسؤول باستخدام منصبه بغير حق وبشكل خاطئ لتحقيق بعض المنافع لنفسه أو لشخص آخر، وبشكل مخالف لواجبات وحقوق الآخرين" (Wells,2008: 237)، (حبيب، ٢٠١٠: ١٣).

ويتخذ الفساد عدة إشكال تتمثل بالرشوة، والابتزاز وتضارب المصالح والإكراميات أو الهبات غير القانونية، وفيما يأتي وصف لكل منها:

١. **الرشوة Bribery:** يمكن تعريفها بأنها عرض، إعطاء، استلام، التماس أي شيء له قيمة للتأثير في تصرف موظف أو تغيير قراره (Singleton,2010:83).
٢. **تضارب المصالح Interest Conflicts:** يحدث تضارب المصالح عندما يمتلك الموظف أو المدير مصالح اقتصادية في الصفقة التجارية ولا يفصح عنها أمام الوحدة الاقتصادية وبما يؤثر بشكل سلبي في مصالح الوحدة الاقتصادية (Kranacher,*et.al.*,2011:396).
٣. **الإكراميات غير القانونية Illegal Gratuities:** وهي تشبه حالة الرشوة، وهي تتصف بكونها تدفع بعد انتهاء العملية أي بعد تأدية الخدمة من قبل الموظف. وتعد الإكراميات غير القانونية ممنوعة من قبل أخلاقيات المهنة في الشركات الخاصة والعامة (Kranacher,*et.al.*,2011: 396).
٤. **الابتزاز الاقتصادي Economic Extortion:** يعد الابتزاز الاقتصادي مشابه للرشوة ولكن بعكس الاتجاه، إذ يتمثل الابتزاز بطلب الموظف دفعة من المورد لغرض اتخاذ القرار المفضل الذي يصب في مصلحته، ويظهر المثال بشكل واضح في المصارف حين يعمد الموظف المسؤول عن منح القروض إلى ابتزاز المستفيد لغرض اتخاذ القرار بالموافقة على منح القرض إلى ذلك المستفيد (Kranacher,*et.al.*,2011:396).

٤. اكتشاف عمليات الاحتيال:

يتم اكتشاف عمليات الاحتيال بطرق عديدة منها التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ووسائل الضبط الداخلي والبلاغات، فضلاً عن الصدفة. وقد بين تقرير فاحصي الاحتيال المرخصين المقدم إلى الولايات الامريكية سنة 2008 طرق اكتشاف عمليات الاحتيال والنسب المئوية لكل منها في اكتشاف حالات الاحتيال المقرر عنها من قبل اعضاء الجمعية، إذ أوضح التقرير بأن (46.2%) من عمليات الاحتيال تم اكتشافها عن طريق التلميح و(20%) من عمليات الاحتيال تم اكتشافها عن طرق الصدفة. ويوضح الجدول (1) النسب التقريبية كما وردت في التقرير: (Kranacher,*et.al.*, 2011:23)

الجدول (1) الطرق الأساسية لاكتشاف الاحتيال لسنة ٢٠٠٨

طريقة اكتشاف الاحتيال	النسبة المئوية %(*)
البلاغ	46.2
عن طريق الصدفة	20.0
التدقيق الداخلي	20.0
الرقابة الداخلية	23.3
التدقيق الخارجي	9.1
إشعار من الشرطة	3.2

Source: (Kranacher,*et.al.*,2011:23)

يلاحظ بأن نسبة عمليات الاحتيال المكتشفة عن طريق المدققين الداخليين تفوق نسبة عمليات الاحتيال المكتشفة من قبل المدققين الخارجيين والسبب يعود إلى إن العديد من أقسام التدقيق الداخلي قد عملت على توظيف فاحصي الاحتيال المرخصين.

٥. مسؤولية اكتشاف عمليات الاحتيال:

هنالك جدل كبير حول دور الإدارة والتدقيق في ردع وتحديد عمليات الاحتيال، إذ يذهب الرأي الشائع إلى أن الإدارة مسؤولة عن أعمال المنظمة وفق التكليف التعاقدي وإن عليها أن تكون على معرفة كبيرة بالعمليات اليومية. كما إنها مسؤولة عن تنفيذ وسائل الرقابة التنظيمية ولذلك على المدراء امتلاك صورة كاملة عن مخاطر الأعمال ووسائل السيطرة عليها، فضلاً عن امتلاكهم السلطة لتعديل العمليات واتخاذ القرارات. وهذا يوفر لهم الفرصة والوسائل الكافية لصنع التغيرات المطلوبة لتعديل عمليات الوحدة الاقتصادية. لذا يجب أن تكون الإدارة بدلاً من المدققين هي المسؤولة عن اكتشاف الاحتيال.

في حين يرى الرأي الآخر بأن المدققين، لاسيما المدققين الداخليين يمتلكون الخبرة في مجال تصميم وتنفيذ وتقييم نظام الرقابة الداخلية. وإن المدققين يقعون في الخط المتقدم وأنهم يتعاملون مع وسائل الرقابة كل يوم، كما ان لديهم الخبرة في تحديد وتقييم المخاطر وقد يمتلكون معرفة في الأعمال المشابهة كما يجب ان يكون لديهم السلطة في الوصول إلى تقنيات وأدوات برامج التدقيق المتطورة، لذا فهم في أفضل موقع لتحديد عمليات الاحتيال والمخالفات والإبلاغ عنها إلى الإدارة.

(*) يجدر الإشارة إلى أن مجموع النسب أعلاه يزيد عن (100%) والسبب في ذلك يعود إلى أن بعض حالات الاحتيال قد تم اكتشافها بأكثر من طريقة.

لذلك يجب ان تكون عملية تحديد ومنع عمليات الاحتيال ضمن مسؤولية المدققين (Coderre, 2009:7).

ولذلك يبقى السؤال هو من المسؤول عن اكتشاف ومنع الاحتيال؟

قبل الإجابة على هذا السؤال يجدر الإشارة إلى انه على الرغم من كثرة شركات التدقيق وانتشارها، إلا أن هنالك ثلاثة أسباب رئيسة لعدم تمكن المدققين من اكتشاف عمليات الاحتيال وهي: (Silverstone & Davia,2005:11)

أ. سوء الفهم العام حول مسؤوليات المدقق في تدقيق الكشوفات المالية، وعدم الإدراك بشأن التمييز بين تدقيق الكشوفات المالية والتحري عن الاحتيال.

ب. إخفاق التدقيق.

ت. وجود حالات يتم فيها إخفاء عمليات الاحتيال عن المدققين.

إذ أن هنالك اختلافات كثيرة بين تدقيق الكشوفات المالية والتحري عن الاحتيال، وهذه الاختلافات تتعلق بالغرض والنطاق والمنهج والمعايير والتدريب. فمثلاً يكون الهدف من عملية التدقيق هو توفير ضمان معقول حول خلو الكشوفات المالية من التضليل المادي في حين نجد إن الغرض من التحري عن الاحتيال هو التحديد المطلق لوجود الاحتيال وبغض النظر فيما إذا كان مادي أو غير مادي.

وقد أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) المعيار (99) سنة 2002 لاسيما بعد صدور قانون ساربنز أوكسلي، إلا ان هذا المعيار لم يحمل المدقق مسؤولية اكبر بخصوص اكتشاف الاحتيال وإنما وفر لهم الإرشاد حول ضرورة وأهمية ممارسة الشك المهني في جميع مراحل عملية الدقيق لاسيما عند التخطيط والتنفيذ (AICPA,2002:3).

وهنا يمكن القول بأنه يجب أن يكون المدقق ملما بالجوانب المحاسبية والرقابية والإحصائية والقانونية لكي يكون قادراً على اكتشاف عمليات الاحتيال المالي ومكافحته.

المحور الثالث: الجانب العملي:

عرض البيانات واختبار الفرضيات

يتناول هذا الجانب عرض البيانات واختبار الفرضية، عن طريق استخدام الباحثين لأسلوب الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات، إذ قام الباحثين باختبار صحة الفرضية عن طريق الاعتماد على التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لاستخراج النتائج.

إذ تم توزيع (40) استبانة على مجتمع البحث، إذ تم استبعاد (5) استبيان لعدم اكتمال الإجابات وعدم الدقة فيها أي تم الحصول على ما يعادل (86%) منهم وكما موضحه في الجدول (2).

الجدول (2) توزيع استبانة البحث على مجتمع البحث

الفئة المشاركة	عدد الاستبيانات الموزعة
أساتذة الجامعات	15
مراقبي الحسابات	20
المجموع	35

ولمعرفة الفروقات بين أفراد العينة حول محاور البحث سوف نستخدم الاختبار التائي (اختبار t) لعينة واحدة وهو اختبار الوسط الحسابي مع الوسط الفرضي، ففي حالة معنوية الاختبار يقارن الوسط الحسابي مع الوسط الفرضي، فإذا كان الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي هذا يعني بأن المعنوية لصالح الوسط الحسابي أي إن تطبيق المحور بالشكل الايجابي، أما إذا كان الوسط الحسابي أصغر من الوسط الفرضي هذا يعني بأن المعنوية لصالح الوسط الفرضي أي إن تطبيق المحور بالشكل السلبي أي العكسي، ويحسب الوسط الفرضي كما يأتي:

الوسط الفرضي = مجموع بدائل المقياس / عدد البدائل

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{(3+2+1)}{3} = 2$$

وتم تحديد المقياس أعلاه للإجابة عن أسئلة الاستبانة، بهدف معرفة رأي كل مسؤول من الفئات الثلاثة التي تمثل مجتمع البحث حول دور التدقيق التقليدي في اكتشاف الاحتيال المالي وهو كما يأتي:

موافق	محايد	لا أتفق
3	2	1

واعتمد الباحث على هذا المقياس في اختبار الفرضية، فضلاً عن الأساليب الإحصائية الأخرى، إذ ستكون الفرضية مقبولة عندما تساوي أكبر من (2) حسب مقياس الوسط الحسابي، وأما دون ذلك فتعتبر غير مقبولة.

اختبار الفرضية:

لاختبار صحة فرضيات البحث:

H_o: يسهم التدقيق التقليدي في الكشف عن حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية بشكل فاعل.

H_1: لا يلتزم مراقبي الحسابات في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق إلا بتطبيق الإجراءات والاختبارات الكفيلة بمنع الاحتيال في القوائم المالية لتلك الشركات.

وفيما يأتي الأسئلة الخاصة باستمارة الاستبانة ونتائجها، إذ تناول المحور الأول التدقيق التقليدي والمحور الثاني الاحتيال المالي، فيما تم التطرق في المحور الثالث للإجراءات المتخذة من قبل مراقبي الحسابات في اكتشاف حالات الاحتيال المالي.

المحور الأول: التدقيق التقليدي:

الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
يساعد التدقيق التقليدي في الحصول على أدلة مناسبة تساهم في اكتشاف الاحتيال.	2.4667	0.76431	موافق
يساهم التدقيق التقليدي في اكتشاف عملية التحريف في الارصدة التي يتم تسجيلها.	2.4167	0.74716	موافق
يساعد التدقيق التقليدي في تقديم المعلومات للإدارة بأن الاحتيال فعلي، أم لا.	2.5633	0.65377	موافق
يساهم التدقيق التقليدي في اكتشاف احتيال الإدارة عن طريق اكتشاف التضليل في الكشوفات المالية.	1.9433	0.71776	موافق
ضرورة قيام الإدارة بدعم نظام التدقيق الموجود في الوحدة الاقتصادية من أجل تحديد كافة الثغرات الموجودة.	1.9033	0.81005	موافق
متوسط المتوسطات	2.259	0.739	

يلاحظ إن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة للمحور الثاني كان (2.259) بانحراف معياري (0.739) أي أعلى من القيمة المعيارية (1) وعدم تشتت البيانات بشكل كبير مما يدل على وجود انسجام واضح بين إجابات عينة البحث. وهذا يعني إن أفراد العينة كانوا متفقين على أن التدقيق التقليدي يساعد في اكتشاف الاحتيال المالي.

المحور الثاني: الاحتيال المالي:

الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
يمثل الاحتيال المالي التدليس والتضليل بنية الغش لدفع مستخدمي المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرار معين أو أداء فعل.	2.6433	0.63572	موافق
الاحتيال المالي يتضمن اخفاء بعض الحقائق عند الافصاح في الكشوفات المالية.	2.5833	0.58096	موافق
يعد سوء استخدام الأموال المعهودة لشخص معين، وتغطية سوء الاستخدام في السجلات المحاسبية شكل من اشكال الاحتيال المالي.	1.6167	0.59236	موافق
يعد الاحتيال المالي خطاء وقع عن قصد أي عمد وسبق إصرار.	1.9767	0.77338	موافق
أن الخطأ المقصود ضمن الاحتيال المالي يهدف إلى اخفاء معالم غش وقع بقصد لتحقيق منفعة ذاتية على حساب الوحدة الاقتصادية، وذلك عن طريق التلاعب بالبيانات المحاسبية عن طريق المستندات أو السجلات أو القوائم المالية.	2.0033	0.72462	موافق
يشمل الاحتيال المالي التصرف بالأموال الخاصة بالوحدة الاقتصادية بشكل غير قانوني وتغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب بالسجلات والدفاتر المحاسبية.	2.1300	0.70338	موافق
يمثل الاحتيال تحريف مفتعل للحقيقة في البيانات المحاسبية كتزوير المستندات أو تحريف البيانات أو المبالغ والأرقام والتواقيع.	2.4000	0.73152	موافق
متوسط المتوسطات	2.1933	0.67742	

يلاحظ إن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة للمحور الثاني كان (2.1933) بانحراف معياري (0.67742) أي أعلى من القيمة المعيارية (2) وعدم تشتت البيانات بشكل كبير مما يدل على وجود انسجام واضح بين إجابات عينة البحث. وهذا يعني إن أفراد العينة كانوا متفقين على إن بنود الاحيال المالي تتضمن التضليل، حقائق الافصاح وإلى آخره من البنود المذكورة في المحور الثاني.

المحور الثالث: الإجراءات المتخذة من قبل مراقبي الحسابات في اكتشاف حالات الاحتيال المالي:

الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
يتم ممارسة الشك المهني عند التخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها.	2.6800	0.63161	موافق
تنظيم جلسات بين أعضاء فريق عملية التدقيق لبحث احتمال التحريفات المادية للقوائم المالية الناتجة عن عملية الاحتيال.	2.7367	0.59596	موافق
تدقيق التقديرات المحاسبية التي قد ينتج عنها تحريفات مادية في الكشوفات المالية	1.9800	0.67907	موافق
تقدير المخاطر المحتملة عن وجود أي احتيال مالي قد يؤدي إلى تحريفات جوهرية.	2.1400	0.81811	موافق
الزيارات المفاجئة للمواقع التابعة للوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق من أجل جرد بعض الموجودات القابلة للاحتيال مثل النقدية والمخزون.	1.9933	0.71296	موافق
الاتصال والمناقشة مع المدققين الذين يقومون بتدقيق حسابات الوحدة أو ذات العلاقة بها للتعرف على مخاطر التحريفات المالية بسبب الصفقات المتبادلة فيما بينهم.	2.0100	0.69149	موافق
الاجتماع بموظفي التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق في حالة وجودها.	2.1967	0.66794	موافق
القيام براجعة محاضر واجتماعات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق	2.4367	0.68377	موافق
القيام بالتدقيق التفصيلي للحسابات ذات المخاطر المرتفعة	2.4033	0.63403	موافق
الاستفسار من محامي الشركة عن الدعاوي القضائية المرفوعة ضد الشركة وتقديراته بشأنها.	2.2767	0.60664	موافق

الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
الاستفسار من الإدارة عن أي حالة احتيال مالي مهمة تم اكتشافها في الماضي	2.1367	0.68768	موافق
إجراء اختبارات موسعة للرقابة الداخلية من ناحية تصميمها وتطبيقها.	2.1167	0.71980	موافق
الحصول على مصادقات من الاطراف التي تتعامل معها الوحدة الاقتصادية مثل العملاء الموردين والبنوك.	2.3200	0.71130	موافق
الحصول من العميل على خطاب تمثيل يقر فيه بمسؤوليته عن العرض العادل للقوائم المالية	1.9600	0.68798	موافق
استخدام الإجراءات التحليلية في مختلف عملية التدقيق	1.9433	0.71776	موافق
القيام بعملية التدقيق التفصيلي لقيود التسوية التي تتم خلال السنة أو خلال الربع الأخير من السنة.	1.9033	0.81005	موافق
تحديد أي علاقات غير عادية أو غير متوقعة تم تحديدها عند القيام بالإجراءات التحليلية.	2.4333	0.69317	موافق
التركيز على إدالة التدقيق التي يتم الحصول عليها من خارج الوحدة الخاضعة للتدقيق.	2.7300	0.56996	موافق
تقييم المعلومات التي تساعد في تحديد مخاطر الاحتيال المالي.	2.3200	0.71130	موافق
اكتشاف مدقق الحسابات للاحتيال المالي يؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.	1.9600	0.68798	موافق
متوسط المتوسطات	2.234	0.686	

إذ يلاحظ إن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة للمحور الثاني كان (2.234) بانحراف معياري (0.686) أي أعلى من القيمة المعيارية (2) وعدم تشتت البيانات بشكل كبير مما يدل على وجود انسجام واضح بين إجابات عينة البحث. وهذا يعني إن أفراد العينة كانوا متفقين على أن إجراءات التدقيق التقليدي التي يقوم بها مراقب الحسابات تساعد في اكتشاف حالات من الاحتيال المالي.

وللتأكد من هذه النتيجة استخدم الباحثين الاختبار التالي (مستوى الثقة 95%)، إذ يوضح الجدول (3) نتائج اختبار فرضية البحث.

الجدول (3) نتائج اختبار فرضية البحث

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	الوسط الفرضي	درجة الحرية	الخطا المعياري	القيمة التائية الجدولية	الدلالة
2.233	0.315	16.311	2	6	0.108	1.9432	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

لاستخلاص نتائج الاختبار من الجدول السابق ننظر إلى مستوى الدلالة .Asymp.Sig لأجل كل فرض ونقارنها بالقيمة الإحصائية لكل اختبار، وبما أن قاعدة القرار هي قبول H_0 إذا كانت قيمة Asymp. Sig أكبر من (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية H_O و نقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني: يلتزم مراقبي الحسابات في الشركات المساهمة بتطبيق الإجراءات والاختبارات الكفيلة بمنع الاحتيال في القوائم المالية لتلك الشركات.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. هنالك دور رئيس وملحوظ للتدقيق التقليدي في الكشف والحد من الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية.

٢. يلتزم مراقبي الحسابات في الشركات المساهمة بتطبيق الإجراءات والاختبارات الكفيلة بمنع الاحتيال في القوائم المالية لتلك الشركات.
٣. يوجد دور كبير لمراقبي الحسابات في اكتشاف الاحتيال ومعالجته.
٤. إن مراقبي الحسابات يمتلكون دوراً تفاعلية في الكشف أو الحد عن عمليات الاحتيال المالي.

ثانياً: التوصيات:

١. إعداد دورات تدريبية لمراقبي الحسابات ليكونوا اكثر فعالية في التعامل مع حالات الاحتيال المالي.
٢. الالتزام بتوصيات وتعليمات البنك المركزي المتعلقة بالإجراءات والاساليب الرادعة لمنع حدوث الاحتيال المالي.
٣. التركيز في الدراسات القادمة على المعايير الدولية التي تتعلق بتوفير الأساليب المناسبة لمنع الاحتيال المالي.
٤. الاهتمام بمراقبي الحسابات عن طريق توفير الأجواء المناسبة التي تساعدهم في اكشاف أو الحد من عمليات الاحتيال المالي.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

١. البواردي، عبدالرحمن والعليمات، نوفان، (٢٠١٦)، دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية المرتبطة بسياسة تنويع الاستثمار: دراسة ميدانية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد (٢٢)، العدد (٢).
٢. الجوهر، كريمة والبلداوي، شاكر وعبدو، احسان والعبيدي، أحمد، (٢٠٢١)، الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات المحلية، ط٢، مكتب الجزيرة للطباعة والنشر.
٣. حبيب، حنان محب حسن، (٢٠١٠)؛ الأجهزة العليا للرقابة ومكافحة الغش والفساد، مجلة الرقابة المالية، العدد (٥٦)، حزيران.
٤. الشنطي، أيمن محمد نمر، (٢٠١١)، دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٢٧)، ص٣٢٥-٣٥٤.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

5. AICPA, "Overview of the Accredited in Business Valuation (ABV) Credential", http://www.aicpa.org.
6. AICPA, (2007), "AICPA and ACFE Join Forces to Prevent Fraud"; Journal of Accountancy, Vol. (203), Issue 1, Jan.
7. Albrecht, W. Steve; Albrecht, Canan C.; Albrecht, Chad O.; Zimbelman, Mark F., (2009), "Fraud Examination", 3rd ed., South Western Educational Publishing.
8. Coderre, David, (1999), "Computer-assisted Techniques for Fraud Detection", The CPA Journal, New York State Society of Certified Public Accountants, Vol. (69), Issue 8.
9. Goldmann, Peter; Kaufman, Hilton, (2009), "Anti-Fraud Risk and Control Workbook"; John Wiley and Sons; First Edition.
10. Krakar, Zdravko; Zgela, Mario, (2009), "Application of Benford's Law in Payment Systems Auditing", Journal of Information and Organizational Sciences, Vol. (33), No. (1).
11. Kranacher, Mary-Jo; Riley, Richard A.; Wells, Joseph T., (2011), "Forensic Accounting and Fraud Examination", 1st ed., John Wiley & Sons, Inc.
12. Malamed, David, (2010), "Fraud Never Sleep"; CA Magazine, Canadian Institute of Chartered Accountants, August.

13. McMullen, Dorothy A.; Sanchez, Maria H., (2010), "A Preliminary Investigation of the Necessary Skills, Education Requirements, and Training Requirements for Forensic Accountants"; Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol. (2), Issue 2, July-December.
14. Peterson, Bonita; Zikmund, Paul, (2004), "10 Truths You Need to Know About Fraud"; Strategic Finance Magazine; Vol. (85), Issue 11, May.
15. Silverstone, Howard; Davia, Howard, (2005), "Fraud 101 Techniques and Strategies for Detection", 2nd ed., John Wiley and Sons.
16. Singleton, Tommie; Singleton, Aaron; Bologna, Jack; Lindquist, Robert, (2006), "Fraud Auditing and Forensic Accounting", 3rd ed., John Wiley & Sons, Inc.
17. Wells, Joseph T., (2001), "Irrational Ratios", Journal of Accountancy, Vol. (192), August.